تطريز
جزء فيه
اعتقاد أهل السنة

تصنيف العلامة
أبي بكر بن قاسم الرحبي الحنبلي
المتوفى سنة (٧٤٩) رحمه الله تعالى



منقول من التسجيل الصوتي للشيخ الدكتور
صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

النسخة الأولى






بَرْنَامَجُ الدَّرْسِ الوَاحِدِ

تطريز

جُزْءٍ فِيهِ

اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ








تصنيف العلامة

أبي بكر بن قاسم الرحبي الحنبلي

المتوفى سنة (٧٤٩) رحمه الله تعالى

منقول من التسجيل الصوتي للشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

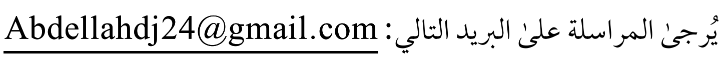



النسخة الأولى




بسم الله الرحمن الرحيم

للإعلام بالأخطاء الطِّباعية والاستدراكات والاقتراحات؛


يُرجىٰ المراسلة علىٰ البريد التالي: Abdellahdj24@gmail.com







الحمد لله ربِّنا، وأشهد ألَّا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله.

أمَّا بعدُ:

فهذا هو (**الدَّرس الرَّابع**) من (**برنامج الدَّرس الواحد الثَّامن**)، والكتاب المقروء فيه هو «**جزءٌ فيه اعتقاد أهل السُّنَّة**»، للعلَّامة أبي بكر الرَّحْبيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

وقبل الشُّروع في إقرائه لا بُدَّ من ذِكْر مُقدِّمتين اثنتين:







المُقَدِّمَةُ الأُولَى: التَّعْرِيفُ بِالمُصَنِّف

وتنتظمُ في ثلاثة مقاصدَ:

- **المقصد الأوَّل: جَرُّ نَسَبِه:**

هو العلَّامة المُحَدِّث أبو بكرٍ بن قاسمٍ بن أبي بكرٍ الرَّحْبي الكِناني، يُلَقَّب بـ (زَيْن الدِّين).

- **المقصد الثَّاني: تاريخ مولده:**

وُلدَ سنة ستٍّ وستِّين وستِّمائة (٦٦٦) في شهر ربيعٍ الأوَّل، وقيل: بل في ربيع الآخر.

- **المقصد الثَّالث: تاريخ وفاته:**

تُوفِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سَلْخ شَوَّال (أي آخره) سنةَ تسعٍ وأربعين وسبعمائة (٧٤٩)، وقيل: بل في غُرَّة ذي القَعْدة، ولَه من العُمر ثلاثٌ وثمانون (٨٣) سنةً؛ فَرحمه الله رحمةً واسعةً.

وهذا ثالثُ ثلاثةِ تَتَابَعوا اليوم أعمارهم ثلاثٌ وثمانون سنةً، ولله في خَلْقه






شؤونٌ [1].



(١) اللَّذان قبلَه هما:

١- العلَّامة المُحقِّق محمَّد بن إسماعيلَ بن صلاحٍ الحَسنيُّ الصَّنعانِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ١١٨٢)، وأَقْرَأَ الشَّيخ كتابه: «الوجه في تسمية الطَّبَرانِيِّ لمعاجِمه الثَّلاثة».

٢- العلَّامة الفقيه سعيدُ بن نُصَاري بنِ حَسنٍ القُفَاعيُّ المِخلَافِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ١٤١٧)، وأَقْرأَ الشَّيخ كتابه: «شرح سُلَّم الوصول لكلِّ مَن يَرْقَىٰ إلىٰ الأصول».




المُقَدِّمَةُ الثَّانيةُ: التّعْرِيفُ بالمُصَنِّف

وتنتظم في ثلاثة مقاصدَ أيضًا:

- **المقصد الأوَّل**: **تحقيق عنوانه**:

عنوان هذا الكتاب: «جُزءٌ فيه اعتقاد أهل السُّنَّة»؛ إذْ جاء مُصَرَّحًا به على طُرَّة الكتاب في نُسخته الخَطِّيَّة، ومُثبَتًا في السَّماعات الَّتي عليه.

- **المقصد الثَّاني**: **بيانُ موضوعه**:

يَدُور رَحَى هذه الرِّسالة الوَجِيزة على بَيَان مُجْمَل الاعتقاد في طَرَفٍ من كُلِّيَّات مسائله.

- **المقصد الثَّالث**: **توضيحُ منهجه**:

وَقَع تجريد هذه العقيدة المُختصرَة إجابةً لرغبة سائلٍ سَأَلَ مُصَنِّفها، كما قال في مَطْلَعِها: (فإنَّ بعض إخوانِي سألَنِي عقيدةَ أهل السُّنَّة والجماعة...) إلى آخره.

وَاقْتَصر على إيراد ترجمةٍ واحدةٍ، واسمُها: (**باب ما يجب اعتقاده**)، وكَأَنَّه جَعَل هذه التَّرجمة كالمُبَيِّنِ عن مضمون الكتاب، ونَثَرَ مسائلَه تحتها، وجَرَّده من الأَدِلَّة، ولم يُشِرْ إلى شيءٍ من الخلاف.





قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ زِدْنِي علمًا

الحَمْد لله المُتَفَضِّـــلِ عَلَى عِبَاده بِالنِّعَم والآلاء، الرَّحْمنِ بِخَلْقه في الشَّـــدَائد والرَّخَاء[1]، المُسْتَجِيب لِعِبَادِهِ - المُسْرِف والمُطِيع - في الدُّعَاء، الَّذي هَدَانا لِسَبِيلِه

---

(١) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الرَّحْمن بِخَلْقه في الشَّـــدَائد والرَّخَاء) خلافُ المعهود في العُرْف القرآنِيِّ؛ فإِنَّ (الرَّحمن) يُذكَر فيه على إرادة وَصْف الله به.

أَمَّا إذا أُرِيدَ بيان تَعَلُّق الرَّحمة بالمخلوقين: فإِنَّه يُؤتَى بِاسْـم (الرَّحيم)؛ كما قال تـعـالـى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجّ:٦٥]، وقـال:﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[الأحزاب:٤٣].

فالمُوافق لطريقة القرآن المَبنِيَّة على المعنى الرَّاجح - كما سيأتِي في الفَرْق بين (الرَّحمن) و(الرَّحيم) -: أَنْ يُقال: (الرَّحيم بخَلْقه في الشَّـــدائد والرَّخاء)؛ لأَنَّ (الرَّحمة) هنا عُلِّقت بمخلوقٍ.

وأَشَرْتُ إلى هذا قديمًا بقَوْلي:

وَرَحْـمَـةٌ لله مَـهْـمَـا عُـلِّـقَـتْ ... بِـذَاتِـهِ فَـالِاسْـــمِ رَحْـمَـنٌ ثَـبَـتْ=

وَخَصَّنا بِرَسُوله النَّبِيِّ الأُمِّيِّ خَيْر الأَنْبِياء، وَجَعَلَنا مِن أُمَّتِه وَذَلِك الفَضْل مِن رَبِّنا وَسَيِّدنا خَالِق الأرض والسَّمَاء.

وَأَشْهَد أَلَّا إِلَه إِلَّا الله وَحْده لا شريك له شَهَادةً أَرْجُو بِهَا أَنْ يُدْخِلَني رَبِّي دَارَ الأَصْفِيَاء، وَأَشْهد أَنَّ محمَّدًا عَبْده وَرَسُوله الَّذي اخْتَصَّه مِن بَيْن الأنبياء، وَشَرَّفَه بِالشَّفَاعة لِفَصْل القضاء، وَحَرَّم الجَنَّة عَلَى الخَلَائق حَتَّى يَدْخُلَها أُمَّتُه الغُرُّ المُحَجَّلُون الأَتْقِياء.

أَمَّا بَعْد:

فَإِنَّ بَعْض إِخْوَانِي سَأَلَنِي عَقِيدة أَهْل السُّنَّة والجماعة لِيَتَّبِعها، فَأَجَبْتُه إِلَى ذَلِك؛ رَجَاءَ الثَّوَاب والدُّعاء، والله المُوَفِّق والمُسْتَعان.



بابُ ما يَجِبُ اعتقادُه

وَهُو أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللهَ وَاحِدٌ أَحَدٌ، فَرْدٌ صَمَدٌ[١]، لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُن لَه كُفُوًا أَحَدٌ، قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ، لَا أَوَّلَ لِوُجُوده، وَلَا آخِرَ لِدَوَامِه[٢]........................،

---

(١) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَرْدٌ صَمَدٌ)، رُوِيَ عَدُّ هذا الاسم (الفَرْد) في روايةٍ لحديث عَدِّ الأسماء الحُسنى، وهي روايةٌ ضعيفةٌ؛ فليس (الفَرْد) مِن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ.

وهو مُستغنًى عنه بما ثَبَتَ مِن تسميته سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ (واحدًا، أحدًا).

(٢) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قَدِيمٌ أَزَلِيٌّ)، فَسَّره بقوله: (لَا أَوَّل لِوُجُوده، وَلَا آخِر لِدَوَامِه)؛ فإِنَّ معنى (القديم): لا أَوَّل لوجوده، ومعنى (الأَزَليِّ): لا آخرَ لِدَوَامه.

وهو نَظير قول الطَّحاويِّ في «عقيدته»: (قَديمٌ بِلا ابتداءٍ، دائمٌ بِلا انتهاءٍ).

والتَّعبير بِهذه الألفاظ على وَجْه الإخبار سائغٌ.

والأكمل: الاقتصار على ما جاء في خَبَر الله وخَبَر رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فإِنَّ الله عَزَّوَجَلَّ في سورة الحديد سَمَّى نفسه بـ(الأَوَّل والآخر)، كما قال: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد:٣]، وفَسَّره النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في «صحيح مسلمٍ» بقوله: «الأَوَّلُ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ، وَالآخِرُ الَّذي لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ».

فإثبات هذين الاسمين أَوْلَى مِن مُتابعة علماء الكلام ومُجاراتِهم في =

لَيْس بِجِسْمٍ(١)، وَلَا يتَصَوَّره وَهْمٌ(٢).

ألفاظهم؛ كإخبارهم عن الله بأَنَّه (قديمٌ أَزَلِيٌّ)؛ إذْ هذه الألفاظ لا تَدُلُّ على الكمال الموجود في الألفاظ الشَّرعِيَّة: (الأَوَّل، والآخر).

(١) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لَيْس بِجِسْمٍ): من النَّفْي الَّذي وُجِدَ في كلام المُتكَلِّمة، ثُمَّ سَرَى إلى بعض مُثْبِتَة أهل السُّنَّة.

والأصل في النَّفي: الإجمالُ؛ كما هي طريقة الكتاب والسُّنَّة في نَعْت الله عَزَّوَجَلَّ وَوَصْفه؛ فالأَوْلَى: الإعراض عنها؛ فلا يُخبَر عن الله عَزَّوَجَلَّ بنَفيٍ إِلَّا بِنَفْيٍ جاء في القرآن والسُّنَّة؛ لأَنَّ النَّفي ليس كمالًا في ذاته، وإِنَّما الكمال في ضِدِّه.

وإذا لم يكن هذا النَّفي في الكتاب والسُّنَّة احْتِيج إلى إثبات الكمال في ضِدِّه.

فنَفْيُ الكتاب والسُّنَّة مُغْنٍ عن الفَزَعِ إلى أشباه هذه الألفاظ من ألفاظ النَّفْي.

(٢) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَلَا يتَصَوَّره وَهْمٌ)، هو بمعنى قَوْل الطَّحاويِّ في «عقيدته»: (لا تبلغه الأوهام).

والمقصود: لا يَتَطَرَّقُ إلى الوقوف على ذاته وأفعالِه وَصِفَاتِه وَهْمٌ من أوهام الخَلْق الَّتي تجري في أذهانِهم.

ومِن هنا قال مَنْ قال: (كُلُّ ما خَطَر ببالك، فالله خلافُ ذلك)، **والمراد**: نَفْي بلوغ أوهام العقول إلى ذاته، وصِفاته، وأفعاله، وأسمائه عَزَّوَجَلَّ.

وأشار إلى هذا المعنى بعض الشَّناقطة في طَيَّارِ بَيْتَيْن أوردهما صاحب =

مُنَزَّهٌ (١) عَن أَمَارَاتِ الحَدَث (٢)، مُتَفَرِّدٌ بِالقِدَمِ عَلَى كُلِّ مُحْدَثٍ.

«التُّرجمان والدَّليل» إذْ قال:

وَكُـلُّ مَـا يَخْطُرُ فِي الْجَوَانِحِ   مِـنَ التَّصَــوُّرَاتِ وَالْـجَـوَارِحِ
فَـرَبُّـنَـا اللهُ الْـعَـظِـيـمُ الْـمَـالِـكْ   عَـزَّ وَجَـلَّ بِـخِـلَافِ ذَلِـكْ

إلَّا أَنَّ هذه القاعدة الَّتي ذَكَرها جماعةٌ من المُتَكَلِّمين في باب الاعتقاد ليست على إطلاقها؛ فليس المُرادُ في قول مَنْ قال: (فالله خلاف ذلك) إثباتَ كَيْنُونَتِه عَزَّوَجَلَّ على خلاف ما سَرَى في الذِّهْن مِن وَهْمٍ.

والأَوْلَى: أَنْ يُقال: (فالله أعظمُ من ذلك)؛ دَفْعًا لهذا الوارد.

كما قال شيخ الإسلام: (وامتاز عن خلقه أعظم ممَّا يخطر بالبال، أو يَدُور في الخيال).

وهذا أكمل من العبارة الأُولى؛ إذ تلك العبارةُ لا تَسْلَم من الإيهام - كما بُيِّن.

(١) التَّنزيه أحدُ أركانِ (باب الأسماء والصِّفات) عند أهل السُّنَّة، **وهو يَدُور على أصلين اثنين** - كما ذَكَر ذلك أبو العباس ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى -:

- **أَوَّلهما**: تَنزيهُه عَزَّوَجَلَّ عن النَّقْص المُضادِّ لكماله.
- **والثَّاني**: تَنْزيهُه عَزَّوَجَلَّ عن أَنْ يكون له مِثْلٌ في شيءٍ من صِفاته.

(٢) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (عَن أَمَارَاتِ الحَدَث)؛ أي أمارات المخلوق؛ فإنَّ =

المَخْلُوقَ مُحْدَثٌ.

و(التَّنزيه) الموجود في كلام أرباب هذا الفَنِّ عِوَضُه في الكتاب والسُّنَّة: التَّسبيح.

وَمِن مُستغرَب صَنيعِهم: تعريجُهم على ما اسْتَحسنوه مِن لَفْظٍ، وتَرْكُهم للَّفظ الوارد في الكتاب والسُّنَّة.

فإِنَّ ما قَصدوه مِن تَنزيه الله عن السُّوء موجودٌ فيما أَخْبر الله عَزَّوَجَلَّ به، وأَخْبَر به رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وَمِن جليل قَدْرِه، افتتح الله عَزَّوَجَلَّ سُوَر القرآن:

- تارةً بالأَمر به؛ كما في قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ١﴾ [الأعلى].
- وتارةً بِفِعْل المُضِيِّ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر:١].
- وتارةً بالفِعْل المضارع: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة:١].
- وتارةً بالمَصْدر: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء:١] الآيةَ.

وهذا لا يُوجَد في نظيرِه مِمَّا اسْتُفْتِح به القرآنُ في سُوَرِه، وكُلُّ ذلك تعظيمٌ لشأنه.

والأَوْلَى: التَّعبيرُ باللَّفظ القُرآنِيِّ؛ لكماله.

فَعِوَض أَنْ يُقَال: (إِنَّ الله عَزَّوَجَلَّ مُنَزَّهٌ)، يُقَال: (إِنَّ الله عَزَّوَجَلَّ مُسَبَّحٌ)؛ لأَنَّ =

مَوْصُوفٌ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ العَزِيزِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ خَاتَمِ المُرْسَلِينَ، صَلَّى اللهُ عليه وعَلَيْهِم أَجْمَعِين.

يُرْوَى كَمَا جَاءَ بِلَا تَفْسِيرٍ (١) وَلَا تَكْيِيفٍ (٢)، لَا مَدْخَلَ لِلعَقْلِ وَالقِيَاسِ فِي ذَلِكَ، إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ (٣).

(التَّسبيح) أكمَلُ في الخطابِ؛ فهي كلمةٌ رَضِيها الله لنفسِه، وأَمَرَ بِها ملائكتَه، وذَكَره بِها الأخيارُ مِن خَلْقه، كما قال ابن عبَّاسٍ فيما رواه عَبْدُ بن حُمَيْدٍ في «تفسيره» بسندٍ صحيحٍ.

(١) أي بِلَا تفسيرٍ باطلٍ، **وليس المعنى**: نَفْي التَّفسير بالكُلِّيَّة.

والدَّليل على الحَمْل على هذا المعنى: تصريحُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى بذلك في موضعٍ آخر مِن هذه العقيدة؛ إذ قال: (مِن غير تأويلٍ)، و(التَّأويل) هاهنا هو التَّفسير الباطل.

وما يُوجَد في كلام أئمَّة الهُدى - كأحمدَ ابن حنبلٍ - من قولِهم: (تُروَى بِلا تفسيرٍ): أي بِلا تفسيرٍ يُخالِف المُتبادِرَ منها؛ وهو ظاهِرُها.

(٢) تَقَدَّم أَنَّ (**التَّكييف**): إثبات كُنْهِ الصِّفة الإلهيَّة.

(٣) أي إِنَّ العقولَ عاجزةٌ عن الإحاطة بما يَجِب له في كمالاته الذَّاتيَّة، وفي أسمائه وصِفاته وأفعالِه، ولا سُلَّم تَرتقِي به إلى معرفة كماله إِلَّا بما أَخْبَرَ به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أو أخبرَ به نَبِيُّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَهُو السَّـمِيعُ لِجَمِيع المَسْـمُوعات، البَصِـيرُ لِجَمِيع المَبْصُـورَات، القَادِرُ عَلَى جَمِيع المَقْدُورَات، العَالِمُ لِجَمِيع المَعْلُومَات، الخَالِقُ لِجَمِيع المَخْلُوقات، المُرِيد لِجَمِيع الحَوَادِث والمُرَادَات، الحَقُّ الدَّائِم، البَاقِي المُتَكَلِّم، الحَكَم في جميع المَصْنُوعات.

لَا إِلَه إِلَّا هُو، وَلَا رَبَّ سِوَاه، لَيْس له شريكٌ ولا وزير، ولا مَثِيلٌ ولا نَظير، ولا ضِدَّ ولا نِدَّ ولا ظَهير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشُّورى:١١].

مُنَزَّهٌ عَن الصَّاحِبَة والأَوْلاد، وَكُلِّ مَا فِيه نَقْصٌ وَفَسَاد.

قَدَّر المَقَادِير قَبْل أَنْ يَخْلُقَ العِبَاد، وَفَرَغَ مِمَّا هُو كَائِن إِلَى يَوْم المَعَاد، وَمَا بَعْد ذَلِك فَلَا يَكُون فِي جَمِيع المَخْلُوقات إِلَّا مَا أَرَاده وَقَضَاه وَقَدَّره.

فَكُلُّ مَا يُوجَد مِنْ عَمَلٍ، أَوْ أَثَرٍ، أَوْ رِزْقٍ أَوْ أَجَلٍ، أَوْ حَيَاةٍ أَوْ مَوْتٍ، أَوْ خَيْرٍ أَوْ شَـرٍّ، أَوْ نَفْعٍ أَوْ ضُـرٍّ، أَوْ طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِـيَةٍ، أَوْ هِدَايَةٍ أَوْ ضَـلَالَةٍ = فبقضـائه وقَدَره، أَحَاطَ بِه عِلْمُه، وَأَحْصَاه كِتَابُه، وَنَفَذَت فِيه بِمَشِيئته وَقُدْرته.

لَيْس لِأَحَدٍ عَلَيْه مِنْ خَلْقِه أَنْ يَقُول: (لِمَ كَان كَذَا) [1]؛ فَمَنْ أَثَابَه فَبِفَضْـلِه وَمِنَّتِه، وَمَنْ عَاقَبَهُ فَبِحَقِّ مُلْكِه، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾[الأنبياء].

---

(١) أي على وَجْه الاعتراض؛ فليس لأحدٍ أَنْ يعترِضَ على تقدير الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّه مُتَصَرِّفٌ في مِلْكه، والمُتَصَرِّف في مِلْكِه لا يكون ظَالِمًا، ومَنِ اعتَرَض عليه فإِنَّه سَاخِطٌ مِن قَدَرِه مُتَجَزِّعٌ منه، وهي حالٌ مذمومةٌ في الشَّرع.

لَيْس للعَقْل في ذَلِك مَدْخَلٌ [١]؛ فَإِنَّه خَلَقَ مَنْ أَرَاد لِطَاعته، وَوَفَّقه لها وَهَدَاه، وأَضَلَّ مَنْ شَاء بِمَشيئته وحِكْمته.

وسَخَّر مَنْ شَاء مِن خَلْقه لِمَنْ شاء مِن خَلْقه، وأَلْزَمَهم الطَّاعةَ لهم؛ فسُبحانه وتَعَالى عَمَّا يَصِفون.

وبَعَث إلينا محمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرِّسالة، وإلى كَافَّة خَلْقِه لِيُنقِذَهم من الجَهْل والضَّلالة.

ونَسَخَ بشريعتِه ما خَالَفها مِن الشَّرائع أجمَعِين [٢]، وجَعَل معجزتَه الدَّالَّة على

---

(١) أي في اختيار ما يَؤُول إليه العَبْد مِن جَنَّةٍ أو نارٍ؛ فإِنَّ الإنسانَ لا قُدرةَ لعَقْله على اختيار ذلك.

وأَمَّا ما يكون له فيما يفعلُ مِن طاعةٍ، ويرتكبُ مِن معصيةٍ: فإِنَّ الله عَزَّوَجَلَّ جَعَل له اختيارًا ومشيئةً، تابعةً لمشيئةِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى واختياره.

- فنَفْيُ المشيئة والاختيارِ عن العبد: باعتبار المآل.
- وأَمَّا باعتبار الحال: فإِنَّ العبدَ يختار ما يشاء؛ فإِنْ شاء أطاع، وإِنْ شاء عَصَا.

(٢) هكذا في تأكيد المُؤنَّث؛ فإِنَّ (الشَّرائع) جَمْع (شَريعةٍ)، **والمُوافِق للِّسان العربيِّ**: أَنْ يُقال: (ما خَالَفَها من الشَّرائع جَمْعاء).

صِحَّة نُبُوَّته: القرآنَ العظيم[1]؛ الَّذي ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ٤٢﴾ [فُصِّلت]، الَّذي عَجَزَ جَمِيع الفُصَحاء عَنْ مُعَارَضَتِه، وَأَقَرَّه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فِي يَدَي أُمَّتِه؛ لِبَقَاء شَرِيعَتِه إِلَى يَوْم القِيَامة.

وأَيَّدَ ذلك بما أَظْهرَه على يديه من البَراهين الباهرة والدَّلالات الظَّاهرة؛ كانشقاق القمر، واسْتِنْزَال المطر، وإزالة الضَّرر، ونَبْعِ الماء من بين أصابعه، وتسبيح الحَصى بيده، وكلام البَهائم له، وحَنِينِ الجِذع إليه، ونحو ذلك كثيرٌ مِمَّا استُفِيض نَقْلُه، واشْتُهِرَ أَمْره.

والإِيمَانُ هو قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ[2]، يَزِيد بِالطَّاعة، وَيَنْقُص بِالمَعْصِية.

---

(١) يَدُلُّ على هذا: حديث أبي هريرةَ في «الصَّحيحين»؛ أَنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَى اللهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ القِيَامَةِ**».

وتسمية دليل النُّبُوَّة بـ(المُعجزة): مِن الألفاظ الحادِثة الَّتي تَكَلَّم بِها المعتزلة، ثُمَّ دَخَلت في كلام جماعةٍ من أهل السُّنَّة.

وكان قُدماءُ أهل السُّنَّة يُسمُّونَها (دلائل)، أو (آياتٍ)؛ فيُقال: (دلائل النُّبُوَّة)، أو (آيات النُّبُوَّة)، عِوَضَ (مُعجزات النُّبُوَّة).

(٢) قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (والإِيمَانُ هو قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ) هو أحد الألفاظ المَنْقُولة عن السَّلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى في بيان حقيقة (الإيمان): =

وَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنًا [١].

- فمنهم مَنْ قال: (هو قولٌ وعَمَلٌ).
- ومنهم مَنْ قال: (هو اعتقادٌ وقَوْلٌ وعملٌ).
- ومنهم مَنْ قال: (هو قولٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ).

وكُلُّ هذه الألفاظِ تَدُلُّ على معنًى واحدٍ؛ وهو مِن الاختلافِ الشَّـائع في كلام السَّلف؛ إذ يُخبِر جَمْعٌ منهم عن حقيقةٍ واحدةٍ، إلَّا أَنَّهُم يَختلِفُون في صورة الألفاظ المُعَبِّرة عنها.

ومِن هذا: قولُ المصنِّف في (الإيمان): (هو قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ).

فإنَّ (القولَ) هاهنا يتناول: الاعتقادَ، وقَوْلَ اللِّسان.

و(النِّيَّة) مُندرِجةٌ في جُملةِ العَمَل، لكن لَمَّا خُشِـي أَنْ لا يُفهَم اندراجُها فيه أَفْرَدها مَنْ أَفْرَدها مِن السَّـلف، ثُمَّ تَبِعَهم مَنْ تَبِعَهم مِن المُصَـنِّفين، ومنهم المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

ذَكَر معنى هذا أبو العبَّاس ابن تَيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في كتاب «الإيمان».

(١) قوله: (وَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْـلِمٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُسْـلِمٍ مُؤْمِنًا) بالنَّظَر إلى ترتيب مَراتب الدِّين الواردة في حديث جبريلَ؛ وَأَعْلَاهَا: الإِحْسَـان، وَدُونَه: الإِيمَان، ودُونَه: الإِسْلام.

فـ (الإيمان) أعلى من (الإسلام)؛ فيكون كُلُّ مؤمنٍ مُسلمًا.

وَإِذَا سُـئِلَ العَبْدُ عن الإيمان: (أَمُؤْمِنٌ أَنْت أَمْ مُسْلِمٌ؟)، فَلْيَقُل: (آمَنْتُ بِالله، وَمَلَائكته، وَكُتُبِه، وَرُسُله)، أو يقول: (مُؤْمنٌ إِنْ شاء الله) (١).

و(الإسلام) أَدْوَنُ من (الإيمان)؛ فليس كُلُّ مسلمٍ مؤمنًا.

---

(١) هذه مسألةٌ مِن كِبار مسائل الإيمان، تُسَمَّى بـ(الاستثناء في الإيمان)، وهو ذِكْرُ (الإيمان) مع قَرْنه بقَوْل: (إن شاء الله).

و(الاستثناء في الإيمان) له مَأخذان اثنان:

✓ **أحدهما**: أَنْ يقولَه شَكًّا؛ وهذا مُحَرَّمٌ بالاتِّفاق، ورُبَّما كان كُفْرًا.

✓ **والثَّانِي**: أَنْ لا يقولَه شَكًّا؛ **وهذا يَتَنَوَّع على أقسامٍ**:

- **أحدها**: أَنْ يقولَه تَبَرُّكًا بِذِكْر الله؛ وهذا جائزٌ.
- **وثانيها**: أَنْ يقولَه على اعتقادِ أَنَّ جميعَ الوقائِع مُعَلَّقَةٌ بقَدَر الله؛ وهذا جائزٌ أيضًا.
- **وثالثها**: أَنْ يقولَه على إرادة الجَهْل بالمُوافاة في المَآل، إذْ لا يدري أَيَمُوتُ على الإيمان أَمْ لا؛ وهذا جائزٌ أيضًا.
- **ورابعها**: أَنْ يقوله على إرادة الإِزْرَاء على نَفسه وعدم بلوغ الكمال في الإيمانِ خشيةَ التَّفريط في واجبٍ، أو ارتكاب مُحَرَّمٍ؛ وهذا مُستَحَبٌّ.

ومَنِ استثنى مِن السَّلف أو ذَكَر هذا في كُتب الاعتقاد السَّلَفِيَّة، فإنَّما أرادوا المعاني الصَّحيحة، **وأَمْثَلُها**: آخِرُها؛ فإنَّ العبدَ إذا قِيل له: (أَمُؤمِنٌ أنت؟)، فقال: =

والتَّصْـدِيق هو أَنْ يُصَـدِّق بالله، وملَائِكته، وَكُتُبه، وَرُسُـله، وَجَمِيع ما جاءت به الرُّسُل - صَلَوَاتُ الله عليهم أجمعين.

وَيُؤَكِّده العَمَلُ، والقِيَامُ بِمَا وَرَدت به الشَّرِيعة مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ.

وَالإِسْـلَام مَبْنِيٌّ عَلَى خَمْسَــة أَرْكانٍ، لَيْس لَهَا سَـادِسٌ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ أَحَدًا يَقُول: (بُنِي عَلَى سِتَّةٍ) فَاعْلَم أَنَّه مُبْتَدِعٌ[1]؛ بل هَو خَمْسٌ: شهادةُ أَلَّا إِلَه إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا عبده ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِقَامُ الصَّلاة، وَإِيتَاءُ الزَّكَاة، وَصَوْمُ رَمَضانَ، وَحَجُّ البَيْت مَنِ اسْتَطَاع إِلَيْه سَبِيلًا.

والقرآنُ كلام الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ ولا خالِقٍ، منه بَدَأ وإليه يَعُودُ[2]،

(مؤمنٌ إن شاء الله) يرجو أَنْ يُدرِك كمالَ الإيمان، ويخافُ على نفسه تَضيِيعَ شيءٍ مِن شُعَبِه؛ كان ذلك مِمَّا يُحْمَد له.

(١) [ما يقع في كلام بعض أهل العلم في عدِّهم شيئًا أنَّه رُكنٌ سادسٌ للإسلام؛ كمَن يقول: (الجهاد هو الرُّكن السَّادس للإسلام، أو الأمرُ بالمعروف والنَّهي عن المنكر هو الرُّكن السَّادس للإسلام)، فمُرادُه: تعظيمُه والحثُّ عليه، لا أنَّه ركنٌ حقيقةً، فهم لا يُرِيدون حقيقة الرُّكنيَّة؛ إذْ لا يجهل آحاد المسلمين أنَّ أركان الإسلام خمسةٌ؛ لكنَّهم يُعبِّرون بذلكَ تعظيمًا لذلك المذكور، على تقدير أنَّه لو كان لها سادسٌ لكان هذا].

(٢) **أَمَّا (بَدَاءته) فالمراد بها**: أَنَّه تَكَلَّم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالقُرآن. =

لا حَادِثٌ ولا مُحْدَثٌ، كيفَما قُرِئ وتُلِيَ وكُتِبَ وحُفِظَ، وكَيفما تَصَــرَّف فهو كلام الله عَزَّوَجَلَّ على الحقيقةِ.

وآيــاتُ الصِّــفَـات وأحـاديـثُ الصِّــفَـات تُـمَـرُّ كـمـا جـاءت [(١)]،

وأَمَّا (عَوْد القرآن إليه): فَله مَعَانٍ؛ أَقْرَبُها إلى الدَّليل وأَسْعَدُها به: أَنَّ المُراد بِـ (عَوْد القرآن): رَفْعُه في آخر الزَّمان مِن السُّطور والصُّدُور؛ فلا يبقى في صَدْرٍ ولا مُصحَفٍ آيةٌ منه في آخر الزَّمان.

(١) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وآياتُ الصِّفات وأحاديث الصِّفات) يُريد به مَنْ يُطلِقُه: الآياتِ والأحاديثَ الَّتي تَشتمِل على صفاتِ رَبِّنا عَزَّوَجَلَّ؛ فإذا قيل: (هذه آيةٌ من آيات الصِّفات): أي مُشتمِلةٌ على صفةٍ مِن صفات الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ.

ومِثله: إذا قيل: (هذا حديثٌ من أحاديث الصِّفات).

وحُكمُها عند السَّلف - كما نَطَقَ به جماعةٌ مِن كبارهم؛ منهم: مالكٌ، وسفيانُ ابن عُيَيْنةَ، والأَوزاعيُّ، في آخرين -: أَنَّها تُمَرُّ كما جاءت.

و(الإمرار) عندهم: يجمع مَعْنَيَيْن اثنين:

- ✓ **أَوَّلهما**: إثبات ما أَثْبته الله عَزَّوَجَلَّ لنفسِه من الكمالات.
- ✓ **والثَّانِي**: تَنزيهُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا لا يَلِيق به مِن النَّقائص والآفات.

وإليهِما يُشَار بـ (التَّنزيه والإثبات)، أو بـ (النَّفْي والإثبات).

والأمثَل: أَنْ يُشَار إليهما بأن يُقَال عِوَض (التَّنزيه): التَّسبيح. وعِوَض =

......................مِن غير تَـأويـلٍ [١] ولا تَكْيِيفٍ، نُؤْمن بِهـا ونكِـلُ عِلْمَهـا إلى

(الإثبات): التَّقديس.

وقد أشار النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إليهما في حديثٍ واحدٍ؛ إذْ كان يقول في سجوده: «**سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ، رَبُّ المَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ**»؛ فهذه إشارةٌ إلى الرُّكنين الأعظمَيْن اللَّذَيْن يَلْهَجُ بِهما أهل السُّـنَّة، إلَّا أنَّهم اجترُّوا تَسْـمَيتهما مِمَّا جرى عليه كلام المُتكلِّم، **والأَوْلَى**: رَدُّه إلى الكتاب والسُّنَّة.

فيُقَال: **إنَّ باب الأسماء والصِّفات مَبْنِيٌّ على ثلاثة أركانٍ**:

- **أحدها**: **التَّسبيح**؛ المُشارُ إليه بقَوْلهم: (التَّنْزيه).
- **والثَّاني**: **التَّقديس**؛ المُشارُ إليه بقَوْلهم: (الإثبات).
- **والثَّالث**: **عدم الإحاطة بالله عَزَّوَجَلَّ**؛ المُشـار إليه بقولهم: (قَطْعُ الطَّمع عن إدراك الكَيْفِيَّة).

ونظمتُ هذا المعنى في بَيتين فقلتُ:

نَـزِّهْ، وَأَثْـبِـتْ، وَاقْـطَـعِ	عَنْ رُوعِكَ الْجَهُولِ كُلَّ مَطْمَعِ
عَـنِ الْإِحَـاطَـةِ بِـوَصْـفِ اللهِ	قَـوَاعِـدُ الـتَّـوحِـيـدِ لِـلْإِلَـهِ

والمراد بـ(الرُّوع): الفؤادُ والقلب.

(١) أي مِن غير تفسيرٍ باطلٍ.

وهذا يُوَضِّح ما سَبَق مِن نَفْيِه التَّفسيرَ؛ أي التَّفسيرَ الباطلَ.

قائلها [١].

ونَعْلَمُ أنَّ أفضلَ النَّاس بعدَ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن هذه الأُمَّة: أصحابُه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين مِن المهاجرين والأنصار.

وأفضلُهم: العَشَرةُ الَّذين شَهِدَ لهم رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالجَنَّة؛ وهُم أبو بكرٍ، وعُمَرُ، وعُثمانُ، وعَليٌّ، وطَلْحةُ، والزُّبَيْرُ، وسَعْدٌ، وسَعيدٌ، وعبد الرَّحمن ابن عَوفٍ، وأبو عُبيدةَ بنُ الجَرَّاح رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

وأفضل هذه العَشرة: أبو بكرٍ، وعُمَرُ، وعثمانُ، وعليٌّ.

وأفضل الأربعة: أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عثمانُ، ثُمَّ عليٌّ.

وَاجْتَمعت أصحابُه على أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِن هؤلاء الأربعة كان أَحَقَّ النَّاس بالخلافة زَمَنَ وِلايته.

ونَعْتَرف لِمَنْ سِواهم مِن أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالفَضْل على قَدْرِ مَنازِلِهم؛ فمَنْ وردَتْ له مِن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْقَبةٌ عَرَفْنا ذلك له.

ونَعْتَرِف بفَضْل أهلِ بيتِ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [٢] والتَّعظيمِ لهم.

---

(١) أي العِلْمَ بحقائق الصِّفات، وهي كَيْفِيَّاتُها.

أَمَّا معانِي الصِّفات: فإِنَّنا نعرفها باللِّسان العربيِّ.

(٢) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بفَضْل أهل بيت رسول الله): **أهل بيت رسول الله** =

وَنَتَرَحَّم على أُمَّهات المؤمنين، ونَعترِف بفَضْلهم.

ونَتَرَحَّم على جميع أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورَضِي الله عنهم أجمعين.

ونستغفِرُ لهم، والتَّابِعين بعدَهم بإحسانٍ[1]، ونَذكُرُ محاسِنَهم وفضائِلَهم،

صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُم بنو هاشمٍ وأزواجُه، على الصَّحيح من أقوال أهل العِلْم.

وإفراد ذِكْرِ (الأَزْوَاج) بَعْدُ فِي قوله: (ونَتَرَحَّم على أُمَّهات المُؤْمنين) لا يخالف هذا؛ فإِنَّ هذا مِن ذِكْر الخاصِّ بعد العامِّ.

(١) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والتَّابعين بعدَهم بإحسانٍ)؛ المُراد بِهم: أفرادٌ من الصَّحابة، لا مِن غيرِهم؛ بدليلِ نَسَق الآيات في سورة التَّوبة؛ فإِنَّ ذِكْرَ (التَّابعينَ بإحسانٍ) كان مَسبوقًا بِذِكْر (السَّابقين مِن المهاجرين والأنصار)؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ﴾[التَّوبة:١٠٠]؛ فهؤلاء مِن جملة الصَّحابة.

فمَنْ يَظُنُّ أَنَّهم مَنْ بعدَ الصَّحابةِ مُخالِفٌ لظاهرِ سياق الآيات.

وقدِ اختلف القائلون بِدَرْجِهم في الصَّحابة فِي بيان الحَدِّ الَّذي يَتَمَيَّز به (السَّابقون الأَوَّلون) عن (التَّابِعين بإحْسَانٍ).

وأَصَحُّ الأقوال: قولُ الشَّعبيِّ، وهو الَّذي يساعده الدَّليل:

○ أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ قبل الفَتْح - وهو صُلْح الحُديبِيَة - فإِنَّه مِن السَّابقين الأَوَّلين.=

ونُمْسِكُ عمَّا شَجَر بينَهُم.

والجِهَادُ، وَالحَجُّ، والجُمعةُ تجوز مع كُلِّ إمامٍ؛ بَرًّا كان أو فاجرًا، لا يُبطِلُه عَدْل عادلٍ ولا جَوْرُ جائرٍ[١].

والسَّمع والطَّاعةُ[٢] لِمَنْ وَلَّاه الله أُمورَ المسلمين كائنًا مَنْ كان ما أقاموا

○ ومَنْ أَسْلَم مِن بَعْدُ فإِنَّه مِن التَّابعين بإحسانٍ.

وأَمَّا الحديث المَرْوِيُّ: أَنَّ رجلًا جاء يُبايع النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في فَتْح مَكَّةَ على الهجرة فقال: «**لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ يَكُونُ مِن التَّابِعِينَ بِإِحْسَانٍ**» هذا حديثٌ ضعيفٌ له عِلَّةٌ، ولو صَحَّ قيل: إِنَّه لا يُخالِف هذا؛ لأَنَّ فَتْح مَكَّةَ بعد صُلْح الحُدَيْبِية.

(١) قوله: (ولا جَوْرُ جائرٍ) واضحٌ معناه، بأن يقول: (لا تجاهدوا).

وقوله: (لا يُبطله عَدْل عادلٍ) هذه الجملة رُوِيت في حديثٍ عند أبي داودَ ولا يَثْبُت.

ومعناها: أَنَّه إذا قام بالجهاد مِن أهل العَدْل وأُمرائِه مَنْ يقوم به مع بقاء الوجوب على الأفراد: فإنَّ هذا الوُجُوب لا يسْقُط عن غيره.

فإذا انْتَصَبَ إمامٌ عادلٌ للجهاد وبَقِي فَرْض الجهاد على الأعيان قائمًا، فإِنَّ الوجوب يتعلَّق بكُلِّ فردٍ سواه.

(٢) **الفَرْق بين (السَّمع) و(الطَّاعة)**: =

الصَّلاةَ.

والإيمانُ بعذاب القَبِر ونعيمِه، ومشاهدةِ مُنكَرٍ ونكيرٍ، ومساءلَتِهما عن الدِّين وإجابتُهما: حَقٌّ.

والبَعْثُ، والنُّشورُ، والعَرْضُ، والحسابُ، والاقتصاصُ للمظلومين حَقَّهم من الظَّالمين: حَقٌّ.

والجَنَّة والنَّارُ مخلوقتان، لا تَفْنَيَان ولا تَبِيدَان [1]، وشَاهَدَهُما رسولُ الله

- **أنَّ السَّمعَ** هو القَبول.
- **والطَّاعةَ** هي الانقياد.

فإذا قَبِل فهو سامِعٌ، وإذا انْقَادَ مُمتَثِلًا فهو مُطيعٌ.

وفِي مثل هذه المسائل يُرحَل، ابحَثُوا أنتم في الكُتب وهَاتُوا (الفَرْق بين السَّمْع والطَّاعة).

في مثل هذه المسائل يكون العِلْم؛ تدقيق المسائل مُهمٌّ جِدًّا، وسَبَق أَنْ مَرَّت علينا هذه المسألة في (البَيْعة)؛ لأَنَّ (البَيْعة) قد تُراجِع كثيرًا من الكُتب لا تجد فيها تعريف (البَيْعة).

وقُلْنا أَنَّ (**البَيْعة**): عَقْد السَّمْع والطَّاعة لِوَلِيِّ الأمر، ثُمَّ بَيَّنَّا معنى (السَّمع)، وبيَّنَّا معنى (الطَّاعة).

(١) هذا المعنى موجودٌ في «**الطَّحاويَّة**» في موضعين: =

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلة أُسْرِيَ به، وقدْ عَلِمَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ما يُدْخِلُ كُلَّ واحدةٍ منهما، ونعيم الجنَّة والنَّار يَخلُدَان بتخليد أهلِها.

والمِيزانُ الَّذي له كِفَّتان، يُوزَن به الحسنات والسَّيِّئات كما يشاء اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: حقٌّ.

والصِّراط المنصوب على متن جَهَنَّمَ، تعبُرُ عليه الخلائقُ (١) مُتَفَاوِتين على قَدْر

- في قوله في أوَّلِها عن الله عَزَّوَجَلَّ: (لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ).
- وفِي قوله لَمَّا ذَكَر الجنَّة والنَّار: (لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ).

فأمَّا قولُه: (لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ) فمقصودُه بهذين: نفيُ الزَّوال والعَدم عنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لا بنقصٍ طارئٍ عليه في نفسِه، ولا بحادِثٍ طارئٍ له مِن غيره.

- فـ (**الفَنَاء**) يغلِب إطلاقُه على العَدَم الذَّاتِيِّ.
- و(**البَيْدُ**) يغلب إطلاقُه على العَدَم الخارجيِّ.

فـ (الفَناء) مُؤَثِّرٌ مِن قِبَل الذَّات نفسِها، و(البَيْدُ) مُؤَثِّرٌ مِن خَارجِها؛ ولذلك يُقال في كبير السِّنِّ: (شيخٌ فَانٍ)؛ لأنَّ العمرَ هو عمرُه مِن قِبل ذاته، لحقه الفَنَاء.

وأمَّا قوله: (وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، لا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلا تَبِيدَانِ)؛ أي قد خلَقهما الله عَزَّوَجَلَّ، فهما موجودتان، لا يلحقُهُما نَقْصٌ بسبب طارئٍ منهما، ولا نقصٌ من أمرٍ خارجٍ عنهما.

(١) قوله: (تَعْبُرُ عليه الخلائق)؛ **الخلائِق المَقْصُودون هنا هم** المؤمنون. =

أعمالهم: حقٌّ.

والحَوْضُ المُكَرَّم به رســولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَرْصَــة القِيَامة: حَقٌّ؛ يَرِدُه المُؤمنون، وَيُذَاد عَنْه المُجْرِمون.

والشَّـفَاعة لرسـول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَمَّدٍ، وَلِغَيْره من الأنبياء: حَقٌّ؛ حَتَّى لَا يَبْقَى فِي النَّار أَحَدٌ مِن أَهْل التَّوْحِيد، وَلَوْ كان فِي قَلْبه مِثْقَال ذَرَّةٍ من الإيمان.

والمُؤْمنون يَنْظُرون إِلَى خَالِقِهم تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في الآخرة، لَا يُضَامُّون في رُؤيتِه وَلَا يَرْتَابون، والكُفَّار عن رُؤيتِه مَحْجُوبُون [١].

فالصِّــرَاط لا يَمُرُّ عليه إِلَّا المؤمنون؛ **نَبَّه إلى هذا**: ابن رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في «التَّخويف من النَّار والتَّعريف بِحال دَار البَوَار»؛ وهو اختيار شــيخنا ابن بـازٍ، وشــيخِنا فَهْدِ بن حُمَيِّن رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، وأحد الأقوال المَذكورة في كُتُب الشَّــيخ ابن عُثيمينَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، وقد جَنَحَ إليه في «شَــرْح لُمعة الاعتقاد»، وتَرَدَّد في مقامٍ آخَرَ، وأَجْمَلَ في مقامٍ ثالثٍ.

والَّذي تُساعد عليه الأَدِلَّة: أَنَّ (الصِّراط) يَخْتَصُّ المُرُور عليه بالمُؤمنين فقط، وبَيَّنَّا هذا بدليله.

وهذه مسألةٌ عزيزةٌ ومُشكِلةٌ.

(١) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والكُفَّار عن رُؤيته مَحْجُوبون)؛ أي عَن رؤيتِه تَنْعيمًا.

وأَمَّا (رؤية التَّعريف): فالَّذي دَلَّ عليه حديثُ أبي سـعيدٍ الخُدْريِّ في =

وَالإِيمانُ أَنَّ عِيسى ابنَ مَرْيمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يَنزِل إلى الأرضِ، فيَقْتُل الدَّجَّالَ، وَيَكْسر الصَّلِيبَ، وَيَقْتل الخِنْزِيرَ: حَقٌّ.

وَخُروج الدَّابَّة، والدَّجَّال، وَيَأْجوجَ ومأجوجَ: حَقٌّ.

وَنُؤْمن بِأَنَّ المَوْتَ يُؤْتَى به يَوْم القِيَامة، فَيُذْبَح بَيْن الجَنَّة والنَّارِ والنَّاسُ يَنْظُرون إليه.

وَأَنَّا لَا نُكَفِّر أَحَدًا مِن أَهل القِبْلَةِ بِذَنْبٍ عَمِلَه، أَو كبيرةٍ ارْتَكَبَها(١)، وَلَا نُخرِجه

«الصَّحيح» وغيرِه في ذِكْرِ (الحَشْر): أَنَّ الكُفَّارَ يَرَوْنَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ رُؤْيةَ تَعريفٍ، لا يَسْتَفِيدون منها تَنْعيمًا، بل تَزِيدُهم عذابًا؛ لفُقْدَان حَظِّهم منه وفَوَاته عنهم.

وهذا أحد الأقوال المذكورة عن أصحاب الإمام أحمدَ، **وهو الصَّحيح**.

فإذا قِيل: الكُفَّار يَرَوْن رَبَّهم؟!!

قيل: إنْ أُرِيدَ رؤية تنعيمٍ؛ فَلا، وإنْ أُرِيدَ رؤية تعريفٍ؛ فَنَعمْ؛ لعموم قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦﴾ [الانشقاق]؛ أي فمُلَاقِي اللهَ، على أحد مَعْنَيِي الآية.

و(المُلاقاة) تشتمِل على الرُّؤية؛ كما ذَكَره أبو نَصْرٍ السِّجْزِيُّ، وابن القَيِّم، وغيرهما.

(١) قول أهل السُّنَّة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى: (وَأَنَّا لَا نُكَفِّر أَحَدًا مِن أَهل القِبْلَةِ بِذَنْبٍ عَمِلَه، أَو كبيرةٍ ارْتَكَبَها)؛ أي بفِعْلٍ دون الأفعال الكُفْرِيَّة، **وليس المُراد**: أَنَّ مَنْ =

من الإسلام.

والصَّلَاةُ خَلْف المُبْتَدِعة تُكْرَه، وَلَا يَجُوز إِذا كَان دَاعِيًا إِلَيْها [(١)].

والصَّلَاةَ عَلَى كُلِّ مَنْ مَات مِنْ أَهْل القِبْلة[(٢)].

كان مُسلِمًا مُنتسبًا إلى الإسلام فجاء بِمُكَفِّرٍ لا يُكَفَّرُ.

ولكن لَمَّا كان الخوارج يُكَفِّرُون بالذُّنوب، قالَ أهل السُّـنَّة: (لا نُكَفِّرُ العَبْدَ بذَنْبٍ سِوى الكُفْر)، **ومُرادُهم بـ (الذَّنب)**: ما كان دُونَ المُكَفِّرات.

أَمَّا النَّواقضُ كـ(الذَّبح لغير الله عَزَّوَجَلَّ، والنَّذر لغيره، ونظائِرها): فهي مِمَّا لا يندرج في هذا، ولا أَراده مَنْ تَكَلَّم بِهذا.

(١) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَلَا يَجُوز إِذا كَان دَاعِيًا إِلَيْها):

- يُحتمَل إرادة عدمُ الجواز، مع بقاء الصِّـحَّة؛ فيَحرُمُ الاقتداء به إمامًا، وتَصِحُّ صلاة المُصَلِّي وراءه.
- ويُحتَمَل أَنَّ تحريم الائتمام يَتَرَتَّب عليه بُطلان الصَّلاة.

والصَّـحيح: صِـحَّة الصَّـلاة وراء المُبتدِع؛ داعيةً كان أو غير داعيةٍ؛ وهو أحد أقوال أهل السُّنَّة في هذه المسألة، وعليه تَدُلُّ الأَدِلَّة.

والأكمل إنْ وُجِدَ غيرُه: أَنْ يجتنبَه.

ولشيخ الإسلام ابن تيميَّةَ قاعدةٌ نافعةٌ في هذا.

(٢) قَوْلُ مَنْ قال مِن أهل السُّنَّة: (والصَّلَاة عَلَى كُلِّ مَنْ مَات مِنْ أَهْل القِبْلة) =

وَيَجِب هِجْران أَهْل البِدَع إِذَا عَرفْتَهم، وتُحَذِّر منهم [١].

مُرادهم بذلك: مَنْ مات من أهل البِدَع والفجور، وإِلَّا فعند الفقهاء في بعض المذاهب: تَرْك الصَّلاة على البُغاة وقُطَّاع الطُّرق، وأشباه ذلك من المسائل المذكورة في كُتُب الفِقْه.

فليس المراد هنا: العمومَ الكُلِّيَّ، ولكنَّ المراد: الصَّلاة على مَنْ مات من أهل البِدَع والفجور.

(١) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَيَجِب هِجْران أَهْل البِدَع إِذَا عَرفْتَهم) فيه بيان شَرْطٍ ثقيلٍ في تحقيق الهَجْر؛ وهو التَّحَقُّق بِكَوْنِه مُبتدِعًا؛ فإذا تَحَقَّق أَنَّ أحَدًا مِن الخَلْق مُبتدِعٌ سَرَى فيه هذا الحُكم.

ولا يمكن التَّحَقُّق إِلَّا للعلماءِ الرَّاسخين، **ومِن هنا**؛ ذَهَب المُحَقِّقون إلى أَنَّ رَدَّ البِدَع مُوكَلٌ إلى العلماء الرَّاسخين، كما بَيَّنه الشَّاطبيُّ في «الموافقات»، وابن رجبٍ في «جامع العلوم والحِكَم».

فيُعلَم به أَنَّ تَسَارُع النَّاشِئة في العِلْم على الحُكْم بأَنَّ فُلَانًا مُبتدِعٌ، أو أَنَّ ذاك مُبتدِعٌ، دون الرُّجوع إلى العلماء: هو تَعَدٍّ على حَقِّهِم، وَافْتِئَاتٌ على ما لَهُم؛ فلا يجوز فِعْلُه.

ثُمَّ ذَكَر مِن الأحكام المُتَرَتِّبة عليه: التَّحذيرَ منهم.

والمقصود مِن التَّحذير: التَّنفير عنهم. =

وَنُؤمِن بِكُلِّ مَا بَلَغَنَا عن رسـول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما لم يبْلُغْنا وبَلَغ غيرَنا؛ بِمَا قَدْ أَخْبرَ بِه مِنْ قَوْلٍ، أَو فِعْلٍ، أَو صِفَةٍ، أَو مُغَيَّبٍ.

وَنَنْصَح إِخْوَانَنا المُسلمين، وَنُرِيد لَهُم مَا نُرِيد لِأَنْفسنا.

فَهَذا مِنْهَاج أَهْل الحَقِّ مِن الصَّحَابة، والتَّابعين، وَأَئِمَّة المسلمين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين.

فَهَذا مَا حَضَرَنِي؛ فَالْزَمْه - رَحِمَك الله -، وَأَوْصِ به، وَالْزَمْ كِتَابَك العَزِيز، وَكَلَام سَيِّد المُرْسَلِين، وَسُنَّةَ الخُلَفاء الرَّاشِدين المَهْدِيِّين، وَلَا تَتَّبِع الهَوَى في غير سَبِيلِها، وَلَا تَغْتَرَّنَّ بِزَخَارِف المُبْطِلِين؛ فَإِنَّ الهُدَى والنُّورَ فِيما جَاءَ مِن عِنْد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَرَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَاسْتَقِمْ عَلَيْهِما، رَزَقَنا الله وَإِيَّاك الاستقامةَ على الكِتَاب والسُّنَّة.

وإذا كان هذا المقصود لا يحصلُ لم يكن التَّحذير مطلوبًا؛ فالتَّحذير لا يُطلَب لذاته، وإِنَّما التَّحذِير نَوْعُ تعزيرٍ مِن الشَّرع؛ فيُحَذَّر منه لِيَنْفرَ النَّاس عنه.

فإذا كان أَثَر التَّحذير خلاف هذا - لِغَلبة الأهواء، أو ضَعْف العقول، أو فُشُوِّ الجَهْل، أو قِلَّة العِلم - لم يكن التَّحذير حينئذٍ الجَادَّةَ المُوافِقة للقواعد والأصول الشَّرعِيَّة المَرعِيَّة.

والأَمْر دائرٌ مع المصالح والمفاسد؛ كما ذَكَره شيخ الإسلام ابن تيميَّةَ في مواضعَ من كُتبه.

وَأُحَذِّرُك أَنْ لَا تَرْكَن إِلَى شَــيْءٍ أَحْدَثه المُحْدِثُون مِن آرائهم، وَقَبَائح عُقُولهم، وَالنَّظَر فِي كُتُبهم؛ فَإِنَّه يُلَبِّس عَلَيْك الحَقَّ.

وَقَد رَوَيْتُ عَن رسـول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قال: «**يَأْتِي عَلَى أُمَّتِي زَمَانٌ يُصْبِحُ الرَّجُل مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا**».

فَالحَذَرَ الحَذَرَ؛ فَإِنَّ إبراهيمَ - عَلَيْه أَفْضَل الصَّلَاة والسَّلام - قال: ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم:٣٦]؛ وَذَلِك إِنَّمـا يحكي عن الأَصْــنَـام الَّـذين لَا يَتكَلَّمون، وَلَا يَسْــمَعُون، وَلَا يُبْصِــرُون؛ فَمَا ظَنُّك بِهَؤلاء الَّذين يُجَادِلون عن الباطل؟!

فَرَزَقَنا الله وَإِيَّاك اليَقِين والعَافية والعَمَل، والفَوْزَ بِالجَنَّة بِمَنِّه وَكَرَمه؛ إِنَّه عَلَى كُلِّ شَيْء قَديرٌ، وَهُو حَسْبُنا وَنِعْم الوَكِيل[1]

---

(١) خَتَم المُصــنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى هذه العقيدةَ الوجيزةَ بالتَّحذير من الرُّكون إلى المُحدَثَات والقبائح الَّتي أَحْدَثَها المُحْدِثُون مِن أهل الضَّلالة.

وأَوْرَد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعـالى في تقرير هـذا الأصــل قولَ إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: (﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم:٣٦])، هذا قَوْل إبراهيمَ مع كمال إيمانه، وقُوَّة يقينه!

قال إبراهيمُ التَّيميُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعـالى عنـد هـذه الآيـة: «مَنْ يَـأْمَن البَلاء بَعْدك يا إبراهيم؟!». =

فإذا كان إبراهيمُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يخشى على نفسه وقوع الضَّلال، فغيره أَوْلَى بالخوف والخَشية.

ثُمَّ إِنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كان رَهَبُه مِن أصنامٍ جامدةٍ، لا تَتَكَلَّم ولا تسمع، وهذه الأُمَّة مُبْتَلَاةٌ بالأصنام النَّاطِقة؛ وهُم الأَئِمَّة المُضِلُّون.

فإِنَّ فتنة مَنْ سَبَق هي الأصنام الجامدة، **وفِتْنة هذه الأُمَّة** هي الأصنام النَّاطقة؛ وهُم أئمَّة الضَّلال؛ الَّذين يُعَظَّمُون في النُّفوس، ويَلْهَجون بالضَّلال والباطل؛ فيشيع ذلك في النَّاس وتُشْرَبُه قُلوبُهم.

وأَشْبَه زَمَنٍ بِهذا: زَمَنُنا هذا؛ فمَا أكثرَ المُضِلِّين فيه عن طريق الهُدى والنُّور!

ولا مَخْرَج للإنسانِ مِن ظُلمة هذه الأهواءِ والبِدَع إلَّا بالعِلْم والإيمان، والتَّوَكُّلِ على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والثَّباتِ في ثُغُور حِماية الدِّين، والسَّيرِ على طريقة مَنْ مَضى من العلماء الرَّاسخين والسَّلف الصَّالحين، وحِفْظِ القدَم والقَلْبِ مِن زَلِّها وَرَاءَ كثيرٍ مِن المُنتَصِبين للإفتاءِ في القَنَوَات والجَرَائد والمَجَلَّات؛ فإِنَّ هؤلاء أرادوا نَصْر الإسلام وهُم يُمَزِّقونه!

فَلْيَحْذَرْ طالبُ العِلْم مِن غَلَبَة هذه الأهواء عليه، ولْيَتَمَسَّكْ بالأمر العتيق، وَلْيَسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الثَّباتَ على الإسلام والسُّنَّة.

وقد رَوَى ابنُ شَاهِين في خاتمةِ كتاب «السُّنَّة»: أَنَّ رجُلًا رأى النَّبيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسألـه أَنْ يدعوَ لـه بالموت على الإسلام؛ فقال النَّبيُّ =

صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: = «**وَالسُّنَّةِ، وَالسُّنَّةِ، وَالسُّنَّةِ**»، وعَقَد ثلاثًا.

وذَكَر النَّوويُّ رَحِمَهُٱللَّهُ تعالى في «تَهذيب الأسماء واللُّغات» أَنَّ ابن سِيرينَ رأى رَبَّه عَزَّوَجَلَّ في المَنام، فسأله عمَّا يدعوه؟ فأَمَره بأَنْ يدعوه بالثَّبات على السُّنَّة.

ولهذا؛ كان مِن أشرف الدُّعاء: الدُّعاءُ بـ(اللَّهمَّ احفظْنا بالإسلام قائِمين، وَاحْفظْنا بالإسلام قاعِدِين، وَاحفظْنا بالإسلام نائمِين).

نسأل الله أَنْ يحفظَنا جميعًا قِيامًا وقُعُودًا وعلى جُنُوبنا بالإسلام، وأَنْ يُحْيِيَنا على خير حالٍ، ويُمِيتَنا على خير حالٍ، غير مَفْتُونين، ولا ضالِّين، ولا مُضِلِّين.

وهذا آخر التَّقرير على هذا المُعتقَد.

والله أعلم.

وصَلَّى الله وسَلَّم على عبدِه ورسولِه محمَّدٍ، وآله وصَحْبه أجمعين.

تَمَّ إقراء الكتاب فِي مَجلسٍ وَاحِدِ
بعد المغرب ليلة الأحد الثَّامن عشر من شعبانَ
سَنَةَ ثلاثينَ بَعْدَ الأَرْبَعِمِائَةِ وَالأَلْفِ
فِي جامع الإيمان بحي النَّسيم بِمَدِينَةِ الرِّياض



فَوَائِد

فَوَائِد

فَوَائِد

فَوَائِد